

هاتف: ٩٦٨ ٢٤ ٥٥٩ ٥٥٩
فاكس: ٩٦٨ ٢٤ ٥٦٦ ٠٤٢
muscat@om.ey.com
ey.com/mena
ص ت ١٢٢٤-١٣
ش م ح/ ٢٠١٥/١٥ ش م ٢٠١٥/٩/١

إرنست و يونغ ش م م
صندوق بريد ١٧٥٠، روي ١١٢
الطابق ٢-٤
بناية إرنست و يونغ
الفرم، مسقط
سلطنة عُمان



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الأهلي (ش.م.ع.)

التقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للبنك الأهلي (ش.م.ع.) ("البنك") التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال، ونظم الرقابة الداخلية التي تقوم بتحديد الإدارة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات المبادئ الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في البيانات المالية. إن إختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقدير المدققين، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يضع المدقق في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل هذه الحالات، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للمنشأة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية تتفق، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال.

Ernst & Young LLC
Sanjay



٢٩ فبراير ٢٠١٦

مسقط

عضو في مؤسسة إرنست و يونغ العالمية المحدودة